

الأثر الاقتصادي لتمويل الإنفاق العام بالقروض العامة حالة فرنسا واليابان

The economic impact of financing public spending with public loans, the case of France and Japan

العمودي محمد الطاهر^{1*}¹ جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة (الجزائر)، lamoudi.mohamedtaher@univ-ouargla.dz

تاريخ القبول: 2022/12/20

تاريخ الاستلام: 2022/11/02

ملخص: يتبع الانفاق العمومي أحد أهم الادوات المالية في السياسة الاقتصادية، للتعامل مع متغيرات الإقتصاد الكلي و الجزئي، و الذي يتطلب موارد مصدرها عام، و هي متنوعة حسب النوع و الصنف، لذلك تأتي هذه الورقة لتبين أهمية أحد مصادر تمويل الانفاق العام و هي القروض العامة و التي تعتبر أحد أهم الادوات الحديثة في تمويل الانفاق العام و التأثير على متغيرات الإقتصاد الكلي، حيث ركزت الدراسة على تجارب كل من فرنسا و اليابان كإحدى الدول التي إتخذت من هذه الأداة لتمويل عجز الميزانية العمومية و الانفاق العام. حيث كانت نتائج الدراسة دالة على الأهمية الاقتصادية لتمويل الإقتصاد عن طريق القروض العامة إلا أن الغاية منها هي من تحدد إطار الأثر الاقتصادي

الكلمات المفتاحية (5كلمات): الانفاق العام؛ القروض العامة؛ السياسة المالية؛ النمو الإقتصادي.

الترميز الاقتصادي **JEL**: H5؛ H6؛ P5

Abstract : Public spending is one of the most important financial tools in economic policy, to deal with macro and micro-economic variables, which require resources from a general source, and they are diverse according to type and category, so this paper comes to show the importance of one of the sources of public spending financing, which is public loans and Which is considered one of the most important modern tools in financing public spending and influencing macroeconomic variables, as the study focused on the experiences of France and Japan as one of the countries that took this tool to finance the balance sheet deficit and public spending. Where the results of the study are indicative of the economic importance of financing the economy through public loans, but its purpose is to determine the framework of the economic impact

Keywords : public spending; public credits; economic plots; economic growth.

JEL Classification Codes : H5; H6 ; P5

تمهيد :

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أبعاد الشخصية المعنوية للدولة ،و التي من خلاله تمارس الدولة أنشطتها المختلفة، كما يمكن لها أن تقوم بواجباتها الاجتماعية، حيث تحدد أوجه الإنفاق طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع و الإقتصاد ،فالدولة الحيادية تتوقف دورها على المهام الأساسية التي تكفل حق الأمن و التعليم و الصحة و البنى التحتية ،حيث تقوم بوظيفة المراقبة و التنظيم لباقي الأنشطة الإقتصادية التي تقوم على تلبية الحاجات العامة و دعم النمو الإقتصادي، أما الدولة المتخلة فيحق لها أن تمارس نشاطات أخرى على غرار الدولة الحيادية فيمكنها أن تنتج ،تتاجر و أن تحتكر بعض الصناعات و تنافس القطاع الخاص،

كل ذلك و ذلك يتطلب نفقات مالية يتم توفيرها من خلال الإيراد العام، هذا الأخير الذي أصبح يتطلب هندسة و تطوير في أساليبه التمويلية للنفقات العمومية ،هذا لأن الإيرادات التقليدية من الضرائب و الرسوم أصبحت لا توفر ما يتطلبه الإقتصاد و النشاط الحكومي من نفقات ،كون أن الضرائب قد تتقلص من يدفعها و بالتالي تؤثر على الاسعار و الإدخارات و بالتالي النمو و الإستثمارات، حيث أن ذلك يتعارض مع ما تهدف إليه الدولة من تحقيق مستويات نمو مرتفعة و نسب تشغيل و إنتاج تحقق التوازن و الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي، على ضوء ذلك تسعى السياسات الإقتصادية إلى تنويع مصادر تمويل النفقات العمومية من خلال أدوات غير تقليدية (من غير الرسوم و الضرائب)، من ذلك نذكر الصكوك أو السندات الحكومية ، أو ما يسمى أيضا بالقروض العامة ،وهو محور هذه الدراسة ،حيث تتضارب الآراء حول فعالية القروض العامة و مدى تأثيرها على الإقتصاد و قدرتها على الموازنة بين التوازن المالي و الإستقرار الإقتصادي. حيث سنسعرض بعض التجارب الدولية و التي على إثرها نستخلص الأثر الذي قد تحده القروض العامة و أسباب اللجوء إليها و شروط نجاحها.

إشكالية الدراسة

و لمعالجة الدراسة سوف نقوم بطرح الإشكالية التالية : ماهي الأثار التي يمكن أن تخلفها القروض العامة على الإقتصاد الكلي ،وماهي شروط نجاح التعامل بها؟

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في التطرق إلى القروض العامة و التي أصبحت الوسيلة الأكثر إستخداما في تمويل الإنفاق الحكومي في ظل تجنب الزيادات الضريبية أو إجراءات التقشف، حيث يتم التعامل بالقروض العامة وفق شروط و حالات معينة سوف نستعرضها في هذه الدراسة، والتي سوف تدعم بحالات دولية في إشارة إلى حالة فرنسا و اليابان. و الوقوف على دراسة و تقييم هذه الحالات و الخروج بنتائج يمكن أن تكون دعامة لدراسات لاحقة في هذا الموضوع.

1 مفهوم القروض العامة

ترجع بدايات اللجوء الى القروض العامة ، لتمويل الانفاق العمومي إلى تطور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، و مراقبة الأهداف ، حيث أن هذا التدخل ينتج عنه زيادة في الإنفاق العمومي كونه يقوم على المشاركة في عملية الإنتاج و التدخل في تحديد مستويات التشغيل و الإصدار النقدي ، لذلك أصبح من الواضح أن الإيرادات العادية لا تكون متناسبة مع مستويات الإنفاق الجديدة، وعليه ومن منطلق التدخل الحكومي ، فقد تلجأ الدولة إلى توفير الإيرادات اللازمة خارج الإيرادات العادية ، و التي تعتبر القروض العامة إحدى أهم هذه الإيرادات والتي ينتج عنها أعباء دين عام على الدولة أن تسدده وفق مراحل زمنية محددة، إلا في حالة الإقتطاعات الإجبارية التي لا تترتب عليها أعباء الاسترداد (القروض الإجبارية غير المستردة)، والتي تكون في حالات معينة و لظروف قاهرة،

وعليه فإن اللجوء إلى الدين العام أو القرض العام يكون في الحالات التي لا يستطيع الإيراد الدوري كالضرائب ، و الرسوم تغطية النفقات العامة، فقد إغترضت الافكار الكلاسيكية فكرة القروض العامة كونها تشكل عبء على الإقتصاد ، إذ يعتبر في نظرهم اموال غير منتجة و التي تركز فرضيتهم على ثلاث فروض أساسية : (طاقة، 2009)

- ثبات كمية النقود المعروضة؛
- عدم إنتاجية الإنفاق العمومي؛
- التشغيل التلقائي الكامل.

غير أن أزمة الكساد العالمي 1929، غيرت نظرة الإقتصاديين في علاقة الدولة بالإقتصاد و التي دعت أفكار كينز على إثرها إلى ضرورة تدخل الدولة لرفع الطلب الفعال ، و زيادة مستويات التشغيل و الاستثمار عن طريق الإنفاق العمومي ، أو الدين العام.

1.1. تعريف القروض العامة

على إثر التطور الذي شهدته نمط تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، و ظهور فكرة القروض العامة ، إختلفت التعريفات للقروض العام كون أن كل دولة ترى فيه الهدف المنشود سواء كان إجتماعيا أو إقتصاديا ،حيث عرفت القروض العامة على أنها مبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير ،على أن تتعهد برده مع فوائد،طبقا لإذن السلطة التشريعية و الذي يتضمن تحديد مبلغ القرض وفوائده وكيفية تسديده

وعرف القرض العام على أنه دين مستحق على الدولة يصدر بموجب قانون ،تتعهد عن طريقه بسداد أصل القرض وفوائده،بشروط محددة ومتفق عليها.* (الرزاق، 2011)

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن القرض العام يكون وفق محددات أساسية أهمها:

- أن يكون ديناً عاماً من طرف الدولة ،محدد القيمة،
- أن يكون بموافقة السلطات الممثلة للدولة و التي لها علاقة بتحديد الاهداف و مراقبتها .
- أن يكون ذا فوائد مستحقة على الدولة ، ولو أنه في بعض الأحيان يكون القرض خالياً من الفوائد سوى علاوات الاصدار ،أي القرض الحسن في إطار التكافل الإجتماعي في حالات قاهرة.

2.1. أنواع القروض العامة

صنفت القروض العامة على أساس معيارين أساسيين (العبيدي، 2011)

2.1.1. الاول معيار الحرية: حيث يصنف هذا المعيار القروض العامة على أساس الإختيار أو الجبر في إصدار القروض العامة .

- **القروض الاختيارية:** والتي يتم بموجبها إصدار الدولة لسندات القرض العام عبر إحدى مؤسساتها المالية أو الجهاز المصرفي ،ويتم تلقي عروض الشراء وفق رغبة المشتري أو خصائص القرض المغربي.
- **القروض الإجبارية:** وهي في الغالب ما تكون ظروف تحصيلها غير إعتيادية،بحث يتم إقتطاعها من الأصول المالية سواء للأفراد أو المؤسسات عن طريق الجبر، لمواجهة ظروف طارئة أو قاهرة.

2.2.1. الثاني معيار الجنسية: وهي التي يكون مصدرها أو مشتريها من داخل الدولة فهو قرض محلي أو من خارج الدولة فهو دين خارجي

- **القرض المحلي:** وهو أن يكون تداوله يتم عن طريق المقيمين داخل الدولة ،فيسمى بالدين العام المحلي،و يتم تداوله بالعملة المحلية أو إحدى العملات الأجنبية التي تكون أساس سعر صرف العملة المحلية.
- **القروض الخارجية أو الأجنبية:** حيث يتم تداولها من أطراف غير مقيمين أو ليس لهم جنسية الأصل ، كما أنها تكون في الغالب مقيمة بالعملة الأجنبية لتحصيل النقد الأجنبي لمواجهة عجز ميزان المدفوعات ،غير أنها في حالات خاصة يتم تداولها بنفس العملة الإقليمية و عن طريق أطراف من خارج الدولة التابعة للإقليم كحالة الإتحاد الأوروبي ،والتي إختارنا منه فرنسا كحالة. غير أن هذا النوع من القروض يعتبر ذا تأثير سالب على الدولة المصدرة له و سيادتها كونه يتعلق بديون خارجية ، وحتى أن كان ذلك من داخل الإقليم كحالة اليونان في الإتحاد الأوروبي . قد إستعملت كل من السعودية مصر هذه القروض لتحصيل النقد الأجنبي لمواجهة ميزان المدفوعات و تمويل الإستثمارات المقومة بالنقد الأجنبي و تعزيز الإحتياطات النقدية.

3.1. إصدار و إكتتاب القروض العامة

يتم إصدار القروض العامة من طرف الدولة ، ويقانون معين حيث يتم تحديد خصائص هذه القروض من حيث السعر و الكمية و طريقة الإكتتاب العام .

1.1.3. التسعير: يتم تحديد السعر و فق ثلاث مستويات الأول إذا كان سعر الاصدار هو سعر الإكتتاب فهو سعر التكافؤ، أما إذا كان سعر الاصدار أكبر من سعر الإكتتاب فيكون ذلك عن طريق علاوات الخصم على السند، أما إذا كان سعر الإصدار أقل من سعر الإكتتاب فيكون ذلك عن طريق علاوات الإصدار.

2.1.3 طرق الإكتتاب

يتم إصدار سندات القرض عبر الإكتتاب وفق طرق مختلفة أهمها:

- الإكتتاب المباشر: حيث يتم طرحسندات القروض العامة من الحكومة إلى المشتريين مباشرة، إذ تتطلب هذه العملية ثقة جادة بين الحكومة و جمهور المكتتبين و فئاتهم المختلفة،لذلك فإن هذه القروض تخضع لتقييم مالي كالذي تقوم به وكالات التصنيف الإئتماني ،حتى يتم تشجيع الإكتتاب فيها.
- الإكتتاب الغير مباشر: و الذي يتم عن طريق الوسطاء الماليين ،وعادة ما يكون الوسيط عبارة عن البنك أو مؤسسة التأمين،وعادة كا يتم هذا الإكتتاب بسعر علاوة الخصم ،ومن إيجابيات هذه الطريقة سرعة تغطية القروض المصدرة ،وتحصيل مبالغ الاصدار.
- الإكتتاب عن طريق البورصة: ويتم ذلك عادة في حالة ما إذا كانت عدد السندات المصدرة غير كبير، وذلك تفاديا لإنخفاض سعرها، مما يترتب على إثر إنخفاضه أسعارها أعباء مالية إضافية على الدولة .
- البيع بالمزاد: وهو أن تقوم الدولة بعرض السندات للإكتتاب العام ،على أن يتم تحديد سعر أدنى للشراء، على أن تيم ترك تحديد السعر النهائي للمكتتبين،إنطلاقا من السعر الأدنى. حيث يتم في هذه الطريقة منح إمتيازات خاصة لمن يقوم بدفع أكبر سعر.

4.1. التأثير الإقتصادي للقروض العامة

أن الغاية الكبرى من التعامل بالقروض العامة هو معالجة التضخم و عجز الموازنة العامة،لذلك تعد القروض العامة في ظل النظام النقدي المعاصر و في ظل عدم قابلية الاقتصاد إلى فرض ضرائب و رسوم إضافية ،و بالرجوع إلى النظام النقدي المعاصر فإنه يتعامل عن طريق طبع التقود بواسطة البنك المركزي،مما يسهل عملية تسديد أعباء تلك القروض، لكن سهولة هذه العملية قد يترتب عليها آثار سلبية منها ظهور معدلات تضخم كبيرة و إنخفاض قوة العملة المحلية، أما إذا كانت القروض مصدرها خارجي فإن ذلك يتطلب احتياطا نقديا أجنبيا حاضرا أو على المدى المتوسط كي لا يهدد صحة الاقتصاد محليا و خارجيا،حيث يتم تحويل تلك القروض إلى إستثمارات أو أصول ثابتة في ظل عجز الدولة عن السداد، والتي ما يتم معالجة ذلك في نوادي لندن و باريس .

أما إذا كانت تلك القروض قروضا إنتاجية ،والتي ترتبط بالعائدالذي يمكن أن يكونه المشروع الممول فإن إصدار تلك القروض يساعد على تخفيف عجز الموازنة في ظل الدولة المنتجة أو المتدخلة، كما يتطلب ذلك مؤسسات دولة قوية و ذات خبرة و تعتمد على الدراسات العلمية المالية و الإقتصادية(دراسات الجدوى ،و التحليل الإقتصادي)،ونظام مالي يستطيع التعامل معها في حالة ما إذا كانت هناك أي إختلالات في تطبيق قواعد الإصدار و الإكتتاب، حيث يجب أن تكون و بالدرجة الأولى سعر الفائدة عند الإصدار أقل من العائد المتوقع تحقيقه من المشاريع الممولة

2. تجارب دولية في القروض العامة

1.2. التجربة الفرنسية :

إن أول بداية للقروض العامة في فرنسا كانت في سنة 1817،و التي كانت أساسا لتمويل عجز الموازنة جاء الحرب العالمية الأولى ،حيث تم طرح فكرة اللجوء إلى القروض العامة من طرف السلطات الفرنسية و ذلك عن طريق إنشاء بيوت الإهلاك أو الإستحقاق الخاصة بتلك القروض أو يتم التكفل بها من طرف البنك المركزي الفرنسي آنذاك، حيث حددت سقف طرح تلك القروض بـ30مليون فرمك ثم تم رفعه إلى 45 مليون فرنك، لمدة 07 سبع سنوات بنسب فائدة قدرت بـ06 بالمائة ،(roux) وقبل هذه الفترة كانت القروض في فرنسا، قروض إجبارية جاءت لتمويل خطط الإصلاح الزراعي ، والتي كانت تقتطع بنسبة 5 بالمائة من الأملاك العقارية ، للأغنياء فقط ، حيث يتم إستردادها في وقت غير محدد،لكنه ملزم من طرف الدولة الفرنسية ،وفيمابلي عرض لقيم القروض العامة في بدايات القرن السابع عشر

جدول 01 لقيم القروض العامة بالفرنك الفرنسي للفترة ما بين 1817-1823

الفوائد	علاوة القرض	قيمة القرض	السنة
26352682	55	18600.000	1817
15408067	66	14600000	1818
/	58	13512220	1821
/	89	23114516	1823

المصدر: Vital roux.analyse historique de l etablissement de crédit publique en France

ومع بدايات القرن الثامن عشر و بالتحديد 1992/1991 ومعاهدة ماستريخت التي مهدت لنشوء الإتحاد الأوروبي ، و التي أقرت في بنودها المتعلقة بالشق المالي العام أن تكون نسبة العجز الموازي لا يتجاوز 3 بالمائة، حيث يتم منح الدول التي تعاني من عجز طارئ أو لسبب عارض سنتين لتصحيح العجز وفق المعاهدة ،

ومع التطور الذي عرفه الإقتصاد الفرنسي، و تحول الإقتصاد إلى إقتصاد مشترك، و الذي يتشارك فيع القطاع العام و القطاع الخاص في التصنيع و الإنتاج و النمو، و ذلك على إثر الكساد الذي ضرب الإقتصاد العالمي مما أدى إلى تأميم الدولة لبعض القطاعات الإقتصادية مثل السكك الحديدية و الطاقة، و الصناعات الميكانيكية، مما اضطر إلى تولي تمويل هذه القطاعات من طرف الدولة و التي تمت بواسطة القروض العامة الإنتاجية. كما أن ظغوط النقابات العمالية و التأمين و الصحة زادت من حدة الإنفاق العام حيث تفاقمت مشكل الإنفاق العام عقب الأزمة المالية الأخيرة 2008، كما أن مشكل البطالة يعتبر من أكبر بظالين. المشاكل التي تواجه فرنسا حيث وصلت معدل البطالة سنة 1997 الثلث أي كل عشر بينهم ثلاث فرنسيين يكون من - فيما وصلت معدت البطالة في الفترة ما بين 2014-2016 حدود الـ10 بالمائة (2010, jacquescheminade.fr)

تفاقمت أزمة فرنسا الاقتصادية عقب الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أثرت بشكل مباشر على الميزانية العمومية و الناتج الاجمالي للإقتصاد الفرنسي، حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى نقص الإيرادات الناتجة عن التصدير و الأسواق المالية (سوق الأورو دولار)، حيث كانت الصناعة الفرنسية تمثل 4.5 بالمئة من التجارة العالمية سنة 2000، لتتخفف إلى 3.5 بالمائة سنة 2010، كما أن تدخل الدولة في الإنتاج الصناعي و لعب دور العون الإقتصادي وكذا تحمل أعباء العمال الإجتماعية خاصة جانب التأمين وكذا الإستجابة لمطالب النقابات العمالية، ووظفوها الإجتماعية و التي أدت إلى تخفيض ساعات العمل الأسبوعية و رفع الأجور، إذ يعتبر العامل الفرنسي الأقل ساعات عملا في أوروبا و أكثر دخلا(حوالي 1400 اورو شهريا) مقارنة ببعض الدول الأوروبية الأخرى ،

1.1.2. أوجه تدخل الدولة في الإقتصاد

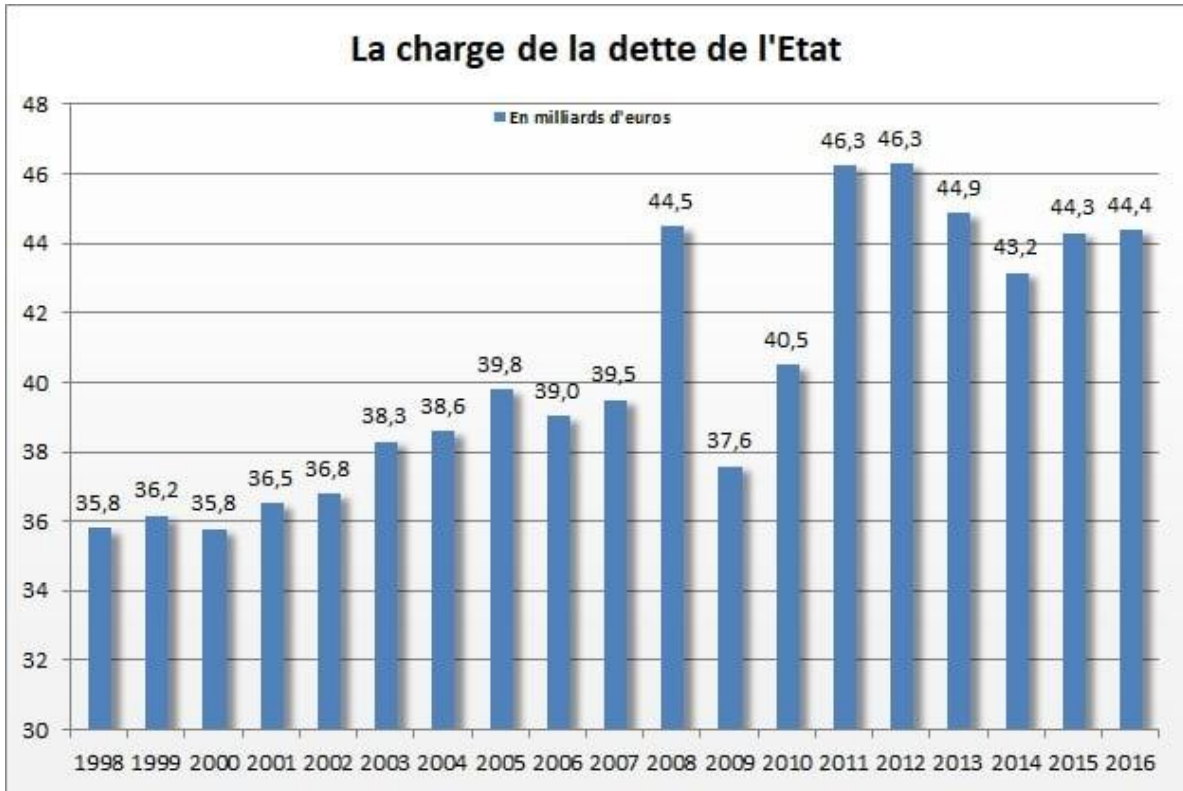
إن أزمة الكساد و الأزمة المالية العالمية 2008، أدت بفرنسا إلى مراجعة قوانيني العمل و التدخل الحكومي في الإقتصاد، و الذي أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي، و محاولة تمويله من خلال الدين العام، و عن أوجه التدخل الحكومي الفرنسي في الإقتصاد نذكر، ما جاء في الفقرة 01 من المرسوم 107 ما قانون المالية حول طبيعة المساعدات التي تقدمها الدولة للمؤسسات الإقتصادية، و التي تحدد نوع المساعدات التي تكون بشكل مباشر على نحو مالي أو تجاري أو لوجستيكي، و التي لا تتمتع بمواصفات التنافسية المحلية و الأوروبية، و التي يكون عن طريق القضاء الذي يقر أحقية المؤسسة في تلقي المساعدات الإقتصادية، و التي تكون في إحدى الصور التالية:

- **المساعدات العمومية** : و تشمل المساعدات المباشرة من الدولة، أو المساعدات الغير مباشرة من أحد المؤسسات ذات الصلة وذلك لغرض تعزيز موقفها القانوني و الإقتصادي.
- **مساعدات لتحقيق ميزات محددة**: و التي تكون في شكل تسهيلات للقيام بأنشطة محددة .
- **مميزات تنافسية**: وخاصة للمؤسسات التي تتعامل داخل الدولة أو الإتحاد الأوروبي.
- **مساعدات متعلقة بالتبادل داخل لإتحاد الأوروبي** : و ذلك وفق ميثاق التبادل المحدد في مرسومه 107، 108 بتاريخ 18 ديسمبر 2013، و التي تركز على المساعدات الخارجية من دول الإتحاد الأوروبي و غيرها .

2.1.2. إطار التعامل الإقتصادي للدولة الفرنسية:

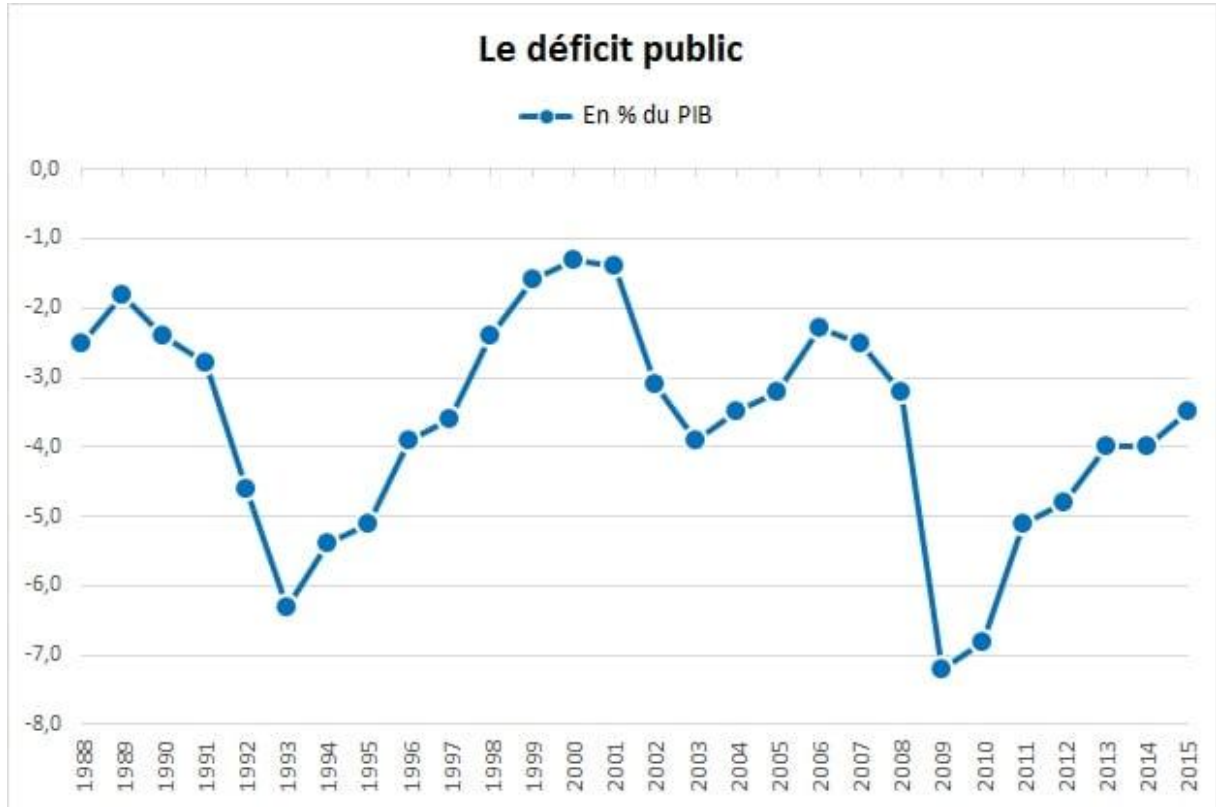
ترجع حالات تدخل الدولة في الإقتصاد، إلى اللجنة المنعقدة سنة 1984، و التي حددت أطر التدخل الحكومي في الإقتصاد و التي تم تحديث بنودها سنة 1993، عقب موجة البطالة الشديدة التي عصفت بالمتجمع الفرنسي، والتي أعطت الأحقية للحكومة الفرنسية في القيام بنشاطات الصناعة الثقيلة، التي أعطت البداية لإمكانية التمويل عن طريق القروض العمومية و الخاصة، لذلك فإن التمويل الذي يقدم من طرف الدولة للمؤسسات الإقتصادية لا يعتبر في هذه الحالة مساعدات حكومية، بل تعتبر مساهمات في رأس المال عن طريق القرض العام. وجاء المرسوم سنة 1984، والذي يعبر عن تدخل الدولة في رأسمال المؤسسات عبارة عن مساهمات حكومية، إلى في حالة تحويل أموال لغرض المساعدة من طرف المؤسسات الحكومية بعضها لبعض، و التي تكون في إحدى الصور التالية: (bulletin mensuel.decembre ، 2017)

- قابلية المؤسسة للإقتراض.
 - التحويلات الجزئية من القطاع الخاص أو القطاع العام.
 - في حالة زيادة رأسمال المؤسسات الموجودة.
 - تحويل إكتتاب إلى رؤوس أموال نقدية.
- إختارت فرنسا سياسة تمويل الانفاق العام عن طريق القروض العامة و ذلك سعياً لخلق توازن مالي عام، حيث تتم طرح هذه القروض للتداول على مستوى المؤسسات المالية و الأفراد، إذ تقوم فلسفة الإقتصاد الفرنسي حالياً على أسس تقوم على:
- دعم الإستهلاك المحلي .
 - التشغيل.
 - دعم المنافسة الصناعية .
 - التوازن المالي وفق شروط الإتحاد الأوروبي.
 - شكل 01: يبين قيم القروض أو الديون العامة 2016/1998



تظهر بيانات تقرير الخزينة لسنة 2016، أن ما نسبته 07 بالمائة من مفاوضات الشراء للقروض العامة هم من المؤسسات الاقراض الفرنسية، و مؤسسات التامين 17 بالمائة، والنسبة الاكبر كانت من غير المقيمين بنسبة 55 بالمائة حيث كانت نسبة الشراء لهذه الفئة تمثل 67.8 بالمائة سنة 2009 أي بعيد الأزمة المالية. وعن سنة 2017 فقد قفزت قيم إعادة الشراء للقروض العامة من 25 مليار أورو في جانفي، إلى 182.4 مليار أورو في شهر نوفمبر من نفس السنة، حيث كانت نسبة الدين العام تمثل 96 بالمائة من الإنتاج الخام أواخر 2016،

شكل 02: يبين عجز الموازنة العامة لفرنسا 1998/2016



المصدر: <http://www.journaldunet.com/economie/magazine/1041646-deficit-public/>

إن المرجعية الأساسية لعجز الموازنة العامة هو 3 بالمائة من الإنتاج الخام، حسب شروط الاتحاد الأوروبي، ولقد شهدت فرنسا مستويات عجز فاقت المستوى المرجعي، خاصة في سنوات 1991-1998، وكذا الفترة ما بين 2008-2014، فعن الفترة الأولى فقد كانت نتيجة تراجع الإيرادات و تفشي البطالة مما أدى إلى تكوين قروض عامة بنسبة 70 بالمائة، وذلك ما قد يتناسب و سعر صرف الأورو آنذاك، أما عن الفترة الثانية فهي الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية و التي أدت إلى فقدان الثقة في الاقتصاد الفرنسي و تخفيض مستويات الإئتمان مما أدى إلى مضاعفة طرح القروض العامة لتصل إلى 90 بالمائة من الناتج الخام، مع سعر صرف 1.19 أورو /دولار من جانب آخر فقد قاد التوجه المالي لفرنسا نحو بعدين أساسيين خاصة في الفترة ما بعد 2012، وهو تدعيم القروض الخزينة نحو المؤسسات الغير مالية 8%، و دعم القروض الاستهلاكية 6%، وفي المقابل فقد إنخفضت القروض الموجهة لقطاع الاستثمارات 4%، حيث أنعكس ذلك على نسب النمو و التضخم، حيث أرتفعت نسب التضخم ب 1.2% سنة 2017 مقابل 0.0% سنة 2015، بينما إرتفعت نسب النمو 1.2% مقابل 0.9% سنة 2015، وهو ما أنقض فرنسا من حالة الركود و شبخ الإفلاس، حيث ذهبت بعض التنبؤات الإقتصادية إلى أن سنة 2012 هي بداية الإفلاس في فرنسا و أنها سوف تعيش على الدين.

2.2. التجربة اليابانية

إن التجربة اليابانية في المالية العامة تعتبر إستثنائية كونها، بلد يعد في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الإنتاج و النمو، كون لجوء اليابان إلى القروض العامة أو الدين الداخلي أمرا قد يهدد صحة الاقتصاد الكلي، فاليابان قد تمنت في الفترة الأخيرة سياسة التمويل عن طريق القروض العامة، والتي وصلت إلى 260 بالمائة من الانتاج الخام سنة 2015، وهم ما أدى إلى التنبؤ بتحديات اقتصادية قد تواجه اليابان مستقبلا. (Haut conseil de stabilité financier., 2016)

فاليابان في مسعاها إلى الحفاظ على مكاسبها الاقتصادية أتخذت من القروض العامة آلية لمواجهة تحديات المستقبل، حيث تتمحور الإشكالية الأساسية في ذلك إلى طبيعة التركيبة السكانية في اليابان، والتي يخيم عليها عنصر الشيخوخة، مما أدى إلى تبني سياسات دعم الامن الإجتماعي خاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية و نظم التقاعد و متوسط العمر للفرد الياباني، حيث تشير السيناريوهات المستقبلية إلى زيادة متوسط العمر إلى 75 سنة بدل 65 سنة في آفاق 2050، كما أن معدل الولادات قد يكون في حدود المتوسط لـ 2 مولود لكل امرأة في نفس الآفاق، بعدما سجل معدلات سالبة سنة 2010، حيث يتوقع أن تصل نسبة الشباب إلى 35 بالمائة سنة 2050.

حيث أثر عامل الشيخوخة في المجتمع على الإنتاجية للفرد الياباني، و التي إنخفضت بنسبة 20 بالمائة خلال هذا القرن، و يتوقع أن تنخفض هذه الإنتاجية السلبية ب 5 بالمائة في الفترة ما بين 2025-2075، ذلك أن الانفاق العام الموجه للأمن الإجتماعي (التأمين) خاصة، قد يقارب 50 بالمائة من الانتاج الخام، كما أن النظام الضريبي قد تأثر من شيخوخة المجتمع حيث أن أي إرتفاع في مستويات الضريبة يرجع إلى زيادة في قيم الأصول وليس الانتاج، كما أن عجز الموازنات في المؤسسات العمومية يتجاوز 9 بالمائة سنة 1999، حيث وصل الدين العام إلى 100 بالمائة من الناتج الخام. (L'Etat comme opérateur privé en économie de marché, 2017)

كيف صمدت اليابان في وجه ضغوط الدين العام؟

يشير البروفيسور إبراهيم أحمد السقا*، إلى حالة اليابان وكيفية تصديها إلى نسب الدين المرتفعة أنها إنتهجت في ذلك على العملة المحلية و هو أن تكون تداول الديون بالعملة المحلية بيعا وشراء (La nation de l'aide de l'Etat, 2017)، كما أنها إعتمدت في ذلك على نسب الاستهلاك المحلي كون اليابان تنتج جميع السلع الاستهلاكية، ولا تستورد إلا موارد الطاقة، ونرى ذلك في أن نسبة الديون العامة قد ساعدت على تشجيع الاستهلاك المحلي و في ذلك يمكن أن نعطي مثلا عن منح 13.000 ين على كل طفل واحد في العائلة بدون تحديد الدخل للأسرة كشرط. كم أن نسب الادخار العائلي قد قل في السنوات ما بين 2011-2014 هذا راجع لزيادة الإستهلاك .

جدول 02 يبين نسب النمو و الدين الخام بالنسبة المئوية

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النمو	0.5	1.8	1.6	0.0	1.0	1.4
الدين الخام/الإنتاج الخام	209.6	215.5	220.3	226.0	229.3	231.5

المصدر: تقرير منظمة دول التعاون الاقتصادي و التنمية، 2015 حول اليابان، ص12.

يبين الجدول أعلاه أن نسب النمو و الدين العام يتناسان طرديا، فأى زيادة في الدين العام ترافقها زيادة في النمو، و التي توضح جليا أن نسب النمو أقوى من نسب الدين العام وذلك راجع لطبيعة الاقتصاد الياباني الذي إستطاع إحتواء تبعات الدين العام و أعبائه، حيث يرجع نمو الدين العام راجع إلى تراجع نسب الفائدة على القروض العامة و التي كانت بنسبة 3.1 بالمائة سنة 1998، والتي إنخفضت إلى 1.4 بالمائة ما بين 2010-2014.

وعن مساهمة الدين العام في الإنفاق، فقد ساهم الدين العام في تمويل 41 بالمائة من الإنفاق العام بين سنتي 2009-2010، وكانت نسب خدمة الدين العام من الإنفاق العام في نفس الفترة تتراوح ما بين 14 و 15 بالمائة.

وقد أعطت اليابان صورة حول وضعيتها المالية مستقبلا معتمدة على تحقيق عدة أهداف من بينها (Muhlterenk, 2016):

- تدعيم الاستهلاك المحلي لدعم الضرائب.
- تخفيض نسب الدين العام بما يتناسب و الإنتاج المحلي آفاق 2020.

- دعم و تطوير نظم التقاعد و الرعاية الصحية .
- نظام تحفييزات ضريبية لفئات العمل الضعيف.
- وضع هدف للتضخم بنسبة 2 بالمائة.

و يتم تحقيق ذلك عن طريق خطة اليابان التي وضعت منذ 2013، و التي سميت بخطة الثلاث أسهم، حيث يعبر السهم الأول عن النظام النقدي التيسيري، الثاني ميزانية عمومية مرنة معتمدة على الدين العام، الثالث سياسة نمو بالتوافق مع نسب تضخم مستهدفة. (Japanese public finance fact sheet .., 2016)

3. خاتمة

إن اللجوء إلى القروض العامة هو نتيجة تطور مستويات الإنفاق الذي ولدته تطور دور الدولة في الإقتصاد و المجتمع، و التي تحتم عليها إيجاد بدائل لتمويل الإنفاق عوض اللجوء إلى الضريبة المتزايدة، و خاصة في حالة ما إذا كان الإقتصاد يعاني من أزمات كالتي حدثت في أوروبا، و بالتالي فإن خيار اللجوء إلى القروض العامة أصبح حتميا، و عليه فإن إختيار أداة القروض العامة لتمويل الإنفاق العام مرتبط بالظروف و الاهداف التي تضعها السياسة الاقتصادية و الإجتماعية في الدولة ، و عن التأثير الذي يمكن أن تسببه عملية إصدار أو طرح القروض العامة، فيتوقف على طبيعة و قوة إقتصاد الدولة المصدرة له سواء قروضا خارجية أو قروضا محلية. و لعل هذه الورقة قد عاجلت تجربتين مختلفتين للقروض العامة، إحداها تمثلت في التجربة الفرنسية و التي يرتبط إقاصدها ماليتها العامة بشروط الإتحاد الأوروبي و الذي يحتم عليها المحافظة على عجز مالي يساوي 3 بالمائة و لا يزيد، حيث أن الأزمة المالية الأخير و أثرت على موازنتها العامة كون الصدمة أثرت على حالة الإقتصاد، كما أن الضغوط الإجتماعية كانت لها لانصيب في أن تكون القروض العامة الحل الذي يمكن من خلاله الإقتصاد الفرنسي أن يخرج من حالة الإنكماش الذي شهدته، إلا أن ذلك أثر على المالية العامة، كون أن أغلب القروض المصدرة مكتئبها من خارج فرنسا مما يهدد بوجود أزمة ديون على فرنسا مستقبلا.

أما حالة اليابان فهي مختلفة إلى حد ما عن الحالة الفرنسية كون الابان قد لجأت إلى القروض العامة المحلية لتمويل النفقات الإجتماعية و تحقيق هدف مفاده تغير التركيبة العمرية للمجتمع الذي أثرت شيخوخته على إنتاجية الفرد الياباني، إلى أن اليابان و رغم إفراطها في طرح قروض عامة للإكتتاب إلا أن إقتصادها قد يحافظ على مستويات النمو كون القروض تتداول محليا، كما أن إقتصادها يعتبر الثالث عالميا مما يعطيه القدرة على تغطية و إمتصاص الكتل النقدية، الزائدة في الإقتصاد، حيث أن ظاهرة القروض العامة لم تؤثر على مستويات التضخم بل أدت إلى وجود معدلات سالبة في عدة مراحل زمنية .

الخلاصة:

أدخل هنا خلاصة المقال دوما بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور) ؛ بحيث يوضح فيها الإستنتاجات الرئيسية أو حوصلة الأفكار المتوصل إليها في القسم السابق والتي تجيب عن السؤال المطروح في التمهيد، متبوعة بالمقترحات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، و تضم خلاصة المقال آفاقه أي حدود البحث نظريا و تطبيقيا (نقد ذاتي: التوقعات التي تنعكس على البحث مستقبلا)، بمعنى آخر ماهي المجالات التي يمكن أن يتطرق لها الباحثون مستقبلا؟، نظرا لكون الباحث تعرض لها بشكل مختصر أو لم يتعرض لها أصلا، لكي يفتح مجالاً لغيره في البحث.

الإحالات والمراجع:

1. france trésor. . bulletin mensuel. decembre. (2017)
2. .tresor de france .financier Haut conseil de stabilité. (2016)
3. .Un plan de relance par le crédit productif public/ .jacquescheminade.fr. (2010 ,09 10)
4. .japan: Ministry of finance. ..Japnese public finance fact sheet. (2016)
5. France .en economie de marché Etat comme opérateur privé'intervention de l 'L. (2017)
6. .France tréso .aide de l Etat 'La nation de l. (2017)
7. .FMI .,Japan et le finane publique. (2016) .Martin Muhlterenk

8. Vital roux .(بلا تاريخ). analyse historique de l etablissement de crédit publique en France .Galerie de Bossange père
- 9 . سعيد على العبيدي. (2011). ،إقتصاديات المالية العامة، ،،2011،ص168. العراق: دار دجلة.
- 10 . محمد طاقة. (2009). ،إقتصاديات المالية العامة،،. مصر: دار المسيرة للنشر.
- 11 . محمود عبد الرزاق. (2011). ،الإقتصاد المالي. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.